

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

22 et 23/08/2015



وقد من العيادة القانونية بالقدس يزور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء

4/3/2013



قام وفد من عيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق التابعة لجامعة القدس بفلسطين، أول أمس الثلاثاء بزيارة دراسية للتعرف على مسار العدالة الانتقالية بالمغرب، وذلك بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات، وتأتي هذه الزيارة في إطار تفعيل مشروع العيادات القانونية القائم بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والشبكة الأمريكية الدولية للخدمات القانونية العامة. وتهدف هذه الزيارة، حسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى تنفيذ دراسة ميدانية من لدن الوفد الفلسطيني حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمملكة، بالإضافة إلى تبادل التجارب في ميدان العيادات القانونية.

ويشمل برنامج هذه الزيارة الذي سيمتد إلى غاية 27 غشت الجاري، على الخصوص زيارة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث سيتعرف الوفد الفلسطيني على مهام وصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية وكذا باقي المؤسسات الدستورية، بالإضافة إلى لقاءات مع خبراء وباحثين وفاعلين مدينيين في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

كما يتضمن برنامج الزيارة، عروضاً وتكوينات حول آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب تنظيم، يوم دراسي حول العيادات القانونية بهدف تبادل التجارب والخبرات بين عيادة حقوق الإنسان لجامعة القدس والعيادة القانونية بكلية العلوم والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول بسطات.

يذكر أن تجربة العيادات القانونية في كليات الحقوق تركزت على نشر أساليب التعليم التفاعلي، من خلال العمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات الاتصال مع المجتمع. كما ترمي إلى خدمة المجتمع من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة الفئات الهشة مثل المهاجرين والعمال وباقي الفئات المجتمعية، ويعمل الطالب في العيادة القانونية تحت توجيه وإشراف مباشر من عضو هيئة تدريس متخصص.

وقد ساهمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات في إطار شراكتها مع منظمة بيليتيت بإنشاء عيادتين قانونيتين بكليتي العلوم والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بسطات وبعين السبع.



معتقلون سياسيون سابقون يخوضون إضراباً مفتوحاً عن الطعام

◆ سليمان الخداش (صحافي متدرب)

الاجتماعية والصحية ورد الاعتبار لهم»، و«العمل على جبر أضرارهم ماديا ومعنويا»، إلى جانب إصدار توصية الإدماج الاجتماعي للضحايا المعتصمين «تحقيقاً لمبدأ المساواة والإنصاف في التعامل مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دون تمييز أو تعسف».

ودعا المعنيون الدولة بما أسموه «تصحيح للأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي التي منحت للبعض من ذوي الحقوق في حين أقصت آخرين»، يقول البلاغ مع تعويض الضحايا القاصرين عن الانقطاع الدراسي وإجراء خبرة طبية للضحايا المصابين بالرصاصة الحي «لتحديد نسبة العجز والعمل على تعويضهم»، مع «كشف الحقيقة وتحديد أماكن دفن الشهداء وتسليم

رفات الشهداء وتسليم شواهد الوفاة لذوي الحقوق» وإرجاع الممتلكات العقارية لأصحابها «المستفيدين من توصية الاسترداد من لدن هيئة الإنصاف والمصالحة سابقاً أو تعويضهم عنها».



قرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص خوض إضراب مفتوح عن الطعام «بمعتصم الكرامة» ابتداءً من 17 غشت الجاري.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية حسب بلاغ للتنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد مرور سبعة أشهر على «اعتصام الكرامة» أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، «والذي لم يسفر عن أي نتيجة» وكذا بعد «المراسلات المتكررة إلى الجهات المعنية لمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفاً خارج الأجل لكن دون جدوى».

وحسب البلاغ ذاته فإنه في ظل استمرار التجاهل لمطالب هذه

الفئة التي وصفتها «بالعادلة والمشروعة»، فإن التنسيقية تحمل تداعيات هذا التصعيد إلى الجهات المسؤولة. وتركز مطالب الضحايا، حسب لغة البلاغ، على ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم «لمواجهة الإكراهات